اسم « العالم الحر » هو الذي يمارس حرية تجويع نصف الانسانية بمبررات يعطيها حكم الضرورة الموضوعية بالقوة ٠

٢/ز/ج) هذه المصادرات للحرية هي التي تجعل من « الحد » الذي نبحث عنه ضرورة لا بد منها لكي تكون الحرية ممكنة لكل الانسانية ٠

٢/ز/د) يستطيع النظام الرأسمالي ان يفرض عنصريته الاقتصادية بقوة السلاح ، لكنه لن يستطيع ابدا ان يجعلها قانونا طبيعيا ٠ فاذا كان بامكان هذا السلاح ان يفسد الغريزة ، ويضعها امام ثنائية : تبني هذه العنصرية الاقتصادية ، او تبني اسلوب الارهاب لمقاومة هذه العنصرية ، فانه ليس بامكانه افساد البرهان او ايقاعه في فخ ثنائيته ٠ ففضلا عن ان هذا النظام لا يملك اقامة البرهان على « انسانية » حريته ، او اخلاقه ٠٠ لا يملك ايضا ان يضادر طبيعة البرهان لحسابه ، ويجعلها تتصرف وفق مسلماته بوجهها العنصري (ايجابا) ، او الارهابي (سلبا) ٠

٢/ز/هـ) بالبرهان فقط ، نستطيع ان نشير بالاصبع الى الجانب العنصري من هذه الحرية وعدم صلاحيتها لان تكون قانونا طبيعيا للحرية ٠ فلو ان سدنة الحرية الاقتصادية كانوا يريدون لحريتهم ان تكون قانونا طبيعيا لاعطوا لكل صاحب سلعة الحق في ان يتصرف بها كما تتصرف الولايات المتحدة في سلعها الزراعية والغذائية ، او كما تتصرف دول السوق الاوروبية المشتركة ضمن سياسة « الشراء الطارىء » ٠

ونحن هنا لانتساءل عما فعلته الانظمة الرأسمالية بعد ان رفعت الدول المنتجة للنفط اسعارها عام ١٩٧٣ ، بل نتساءل عما يمكن ان تفعله هذه الانظمة لو ان دول النفط عطلت انتاج ١٥بالمائة من حقولها كما عطلت الولايات المتحدة زراعة ١٥ بالمائة من اراضيها ، او لجأت الى سياسة « التعطيل الطارى » ، كما تلجأ دول السوق الاوروبية الى سياسة « الشراء الطارىء » ؟

٢/ز/و) امام هذا الافتراض المشروع رأسماليا سيجد اصحاب «القانون الطبيعي » الرأسمالي انفسهم امام ورطة ، فاما ان يسمحوا لكل اصحاب المواد الخام بأن يتصرفوا بسلعهم وفق هذا القانون الذي منحوه صفة القانون الطبيعي او ان يعترفوا بعنصريته ٠ وفي الحالين سيواصل الجنس البشري بقاءه بلا شك ، لكنه سيواصل ذلك مسعورا بالحرية والارهاب ٠

٢/ز/ز) العنصرية والارهاب نتيجتان طبيعيتان متلازمتان وملازمتان لكل مسلمة غريزية تريد ان تفرض نفسها قانونا طبيعيا ، لان من المستحيل على هذه المسلمة ان ترتفع الى مستوى القانون الطبيعي دون ان تتناقض ، لا مع نفسها وحسب ، بل مع طبيعية القانون ٠٠ اي مع انسانيته وموضوعيته وبرهانة ٠